

كلية القانون تناقش آليات الرقابة على تصرفات الإدارة الانتقالية المدنية الدولية

ناقشت

دراسة في كلية القانون آليات الرقابة على تصرفات الإدارة الانتقالية المدنية الدولية، قدمها الدكتور صدام حسين وادي الفتلاوي، والباحث رياض عبد المحسن جبار، نشرتها مجلة المحقق الحلي التي تصدر عن الكلية. بينت الدراسة أن فكرة تقييد تصرفات الإدارة، مهما كان نوعها، بأحكام القانون تقتضي وجود جهات رقابية تتابع تصرفاتها، مادام خروجها على أحكام المشروعية واردة، وهذا الأمر ينطبق على الإدارة الدولية للأقاليم، لأن منطقتي المشروعية هو تحقيق العدل، بتطبيق القانون الذي يهدف بالدرجة الأساس إلى حماية حقوق الإنسان في كافة الظروف. وأوضحت الدراسة أن المقصود بالرقابة على تصرفات الإدارة الانتقالية المدنية الدولية، يعني به مدى التزامها بمراعاة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وليس الرقابة المتعلقة بالشؤون الإدارية المكتبية الداخلية، لاسيما أن أنشطتها كسلطة حاكمة تنطوي على صلاحيات واسعة تتفوق حتى على سلطات الحكومة، علاوة على استخدام القوة العسكرية، وأن هذا المدى الواسع من السلطات والصلاحيات يثير الكثير من التساؤلات حول الجهة التي تمارس الرقابة على حماية حقوق الأفراد محل تلك الأنشطة. وخلصت الدراسة إلى أن أنواع الرقابة على أنشطة الإدارة الانتقالية الدولية يختلف ما بين الرقابة الذاتية، أي المقررة من قبلها ضمن الإقليم الخاضع لها، والرقابة القضائية الدولية، والرقابة السياسية الدولية، إلا أن الصفة الدولية للرقابة لا تعني توفر نفس الآليات والولاية والاستقلالية، بل أنها تختلف من هيئة دولية إلى أخرى، وهذا بدوره يلقي بظلاله على التأثير في الرقابة، وفعاليتها بالنتيجة.

عادل محمد